

# الجمعية العامة

## الدورة الرابعة والخمسون



### الجلسة العامة ٨٧

الأربعاء، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

ويرد التقرير المتعلق بالبند الفرعي (أ) المعنون "النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية" في الوثيقة A/54/585/Add.1. وتتضمن الفقرة ٨ من تلك الوثيقة مشروع قرار واحد توصي اللجنة بأن تعتمده الجمعية العامة.

#### تقارير اللجنة الثانية

وتحت البند الفرعي (ب) المعنون "تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو"، توصي اللجنة الثانية في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/54/585/Add.2، باعتماد مشروع القرار. وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار هذا بالتصويت المسجل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستنظر الجمعية العامة صباح اليوم في تقارير اللجنة الثانية بشأن البنود من ٩٧ إلى ١٠٥ والبند ١٢ من جدول الأعمال. وأطلب إلى مقرر اللجنة الثانية، السيد حسام الدين آلا ممثل الجمهورية العربية السورية، أن يعرض تقارير اللجنة الثانية في بيان واحد.

السيد آلا (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يسعدني أن أقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والخمسين، تقارير اللجنة الثانية خلال الدورة الحالية.

ويرد التقرير المتعلق بالبند الفرعي (ج) المعنون "التجارة والتنمية" في الوثيقة A/54/585/Add.3. وتتضمن الفقرة ١٩ من تلك الوثيقة ثلاثة مشاريع قرارات، كما تتضمن الفقرة ٢٠ مشروع مقرر واحد، وقد أوصت اللجنة بأن تعتمدها الجمعية العامة. وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار الثالث بالتصويت المسجل.

في إطار البند ٩٧ المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، معروض على الجمعية العامة تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/54/585 وإضافاتها من ١ إلى ٥.

وفي الفقرة ٧ من الوثيقة A/54/585/Add.4، المقدمة في إطار البند الفرعي (د) المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية"، توصي اللجنة بأن

وتتضمن الوثيقة A/54/585 عرضاً للبند.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أما في إطار البند الفرعي (د) المعنون "تنمية الموارد البشرية" توصي اللجنة في الفقرة ٦ من الإضافة الرابعة للوثيقة A/54/587 بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار واحد.

أما في إطار البند الفرعي (هـ) المعنون "الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية لمعالجة مسائل الهجرة" فيرد في الفقرة ٨ من الإضافة الخامسة من الوثيقة A/54/587، توصية اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار واحد.

وتتضمن الوثيقة A/54/587/Add.6 تقرير اللجنة عن البند الفرعي (و) المعنون "تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً" وترد في الفقرة ٩ من تلك الوثيقة توصية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار واحد. وفي الفقرة ١٠ توصية باعتماد مشروع مقرر واحد.

كما تتضمن الوثيقة A/54/587/Add.7 تقرير اللجنة عن البند الفرعي (ز) المعنون "تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة". وترد في الفقرة ٧ من تلك الوثيقة توصية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار واحد. وفي الفقرة ٨ توصية باعتماد مشروع مقرر واحد.

أما الوثيقة A/54/587/Add.8 فتتضمن تقرير اللجنة عن البند الفرعي (ح)، المعنون "تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية". وترد في الفقرة ٣ من تلك الوثيقة توصية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع مقرر واحد.

وفيما يتعلق بالبند ١٠٠، المعنون "البيئة والتنمية المستدامة"، معروض على الجمعية العامة تقرير اللجنة الثانية، الوارد في الوثيقة A/54/588 وإضافاتها من ١ إلى ٧.

وتتضمن الوثيقة A/54/588 عرضاً للبند وقائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة. وفي إطار البند الفرعي (أ) المعنون "تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١"، توصي اللجنة، في الفقرة ٩ من الوثيقة A/54/588/Add.1 باعتماد

تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار واحد. وتتضمن الوثيقة A/54/585/Add.5 تقرير اللجنة عن البند الفرعي (هـ)، المعنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية". وينبغي تصويب الفقرة الخامسة من الديباجة بحذف الفاصلة الواردة في السطر الرابع بعد كلمة "countries" في النص الانكليزي. وتتضمن الفقرة ٧ من تلك الوثيقة توصية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار واحد.

أما في إطار البند ٩٨ من جدول الأعمال المعنون "مسائل السياسات القطاعية"، معروض على الجمعية العامة أيضاً تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/54/586، الذي تتضمن الفقرة ١٧ منه ثلاثة مشاريع قرارات في إطار البند الفرعي (أ) المعنون "التعاون في ميدان التنمية الصناعية"، والبند الفرعي (ب) المعنون "الأعمال التجارية والتنمية". وتوصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مشاريع القرارات هذه.

وفي إطار البند ٩٩ المعنون "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي"، معروض على الجمعية العامة تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/54/587 وإضافاتها من ١ إلى ٨. وتتضمن الوثيقة A/54/587 عرضاً للبند وقائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة.

وفي الفقرة ٦ من الوثيقة A/54/587/Add.1، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار واحد في إطار البند الفرعي (أ) المعنون "تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع".

وفي إطار البند الفرعي (ب) المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)", توصي اللجنة في الفقرة ١٣ من الوثيقة A/54/587/Add.2، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرارين.

وفي الفقرة ٨ من الوثيقة A/54/587/Add.3، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة في إطار البند الفرعي (ج) المعنون "دور المرأة في التنمية" مشروع قرار واحد. كما توصي في الفقرة ٩، باعتماد مشروع مقرر واحد.

تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية". وتوصي اللجنة في الفقرة ١٦ من الوثيقة A/54/589، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرارين، وتوصي في الفقرة ١٧ بأن تعتمد مشروع مقرر واحد في إطار البند الفرعي (ب)، المعنون "التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية".

أما في إطار البند ١٠٢ من جدول الأعمال، المعنون "التدريب والبحث" معروض أيضا على الجمعية العامة تقرير اللجنة الثانية، الوارد في الوثيقة A/54/590 التي تتضمن الفقرة ١٤ منها مشروع قرار واحد، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بالبند ١٠٣ من جدول الأعمال، المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللشعب العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية" معروض على الجمعية العامة الوثيقة A/54/591، التي تتضمن تقرير اللجنة الثانية. وتوصي اللجنة في الفقرة ١١ من تلك الوثيقة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار واحد، اعتمده اللجنة بتصويت مسجل.

وبالنسبة للبند ١٠٤ من جدول الأعمال، المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل"، معروض على الجمعية العامة تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/54/592، الذي توصي اللجنة في الفقرة ٦ منه بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار واحد.

أما البند ١٠٥ من جدول الأعمال، المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦)"، معروض على الجمعية العامة تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/54/593. وتوصي اللجنة الثانية في الفقرة ١٠ من تلك الوثيقة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار واحد.

واسمحوا لي أخيرا أن أعرض تقرير اللجنة الثانية عن البند ١٢ من جدول الأعمال، المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، المعروض على الجمعية العامة في الوثيقة A/54/594، التي تتضمن الفقرة ١٦ منه ثلاثة مشاريع مقررات أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة.

مشروع قرار واحد. وفي الفقرة ١٠ باعتماد مشروع مقرر واحد.

وفي إطار البند الفرعي (ب)، المعنون "العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية"، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/54/588/Add.2 باعتماد مشروع قرارين.

أما في إطار البند الفرعي (ج)، المعنون "اتفاقية التنوع البيولوجي"، توصي اللجنة الثانية في الفقرة ٦ من الوثيقة A/54/588/Add.3، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار واحد.

وفي إطار البند الفرعي (د) المعنون "حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة"، معروض على الجمعية العامة الوثيقة A/54/588/Add.4. وينبغي تصويب الفقرة ٨ بالاستعاضة عن كلمة "مقرر" الواردة في السطر الأول بكلمة "قرار".

وفي الفقرة ٧ من الوثيقة A/54/588/Add.5، المقدمة في إطار البند الفرعي (هـ)، المعنون "تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا"، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار واحد.

وفي الفقرة ١٠ من الوثيقة A/54/588/Add.6، المقدمة في إطار البند الفرعي (و)، المعنون "تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرارين.

وفي الفقرة ٢١ من الوثيقة A/54/588/Add.7، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة أربعة مشاريع قرارات، غير متصلة ببند فرعي معيّن.

وفي إطار البند ١٠١ من جدول الأعمال، المعنون "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية"، معروض على الجمعية العامة تقرير اللجنة الثانية، الوارد في الوثيقة A/54/589.

ولم تقدم أي اقتراحات ولم يتخذ أي إجراء في إطار البند الفرعي (أ)، المعنون "الأنشطة التنفيذية التي

وأن أعتنم هذه الفرصة لاسترعي انتباه الجمعية إلى بعض المسائل التي أثّرت سابقاً في اللجنة الثانية.

إننا نشعر بشيء من الانزعاج لأنه على الرغم من أننا تكلمنا مرتين في اللجنة لكي نشير إلى بعض الاتفاقات التي تم التوصل إليها أثناء المفاوضات والتي حظيت بموافقة الرئيس ونائبيه، فإن المحررين في الأمانة لم يحيطوا علماً بطلبنا. وأود فقط أن أسجل ذلك لأن هذه هي المرة الثالثة التي يطلب فيها وفد بلدي الكلمة بشأن هذه المسألة. وآمل بهذه المداخلة أن يتم الانتهاء على نحو مرض من هذه المسألة.

وأود أولاً أن أسترعي انتباه الجمعية إلى مشروع القرار الأول الوارد في الفقرة ١٩ في الوثيقة A/54/585/Add.3. وأثناء مفاوضات دقيقة اتفقنا على أنه في الفقرة ١٢ من مشروع القرار ذلك فإن عبارة "الجزرية الصغيرة النامية" ينبغي أن تكتب (بالانكليزية) بأحرف كبيرة بحيث يُصبح النص كالتالي: "الدول الجزرية الصغيرة النامية" وينبغي أن تتبع هذه العبارة بالحروف الأولى (SIDS)، بين هلالين. وكذلك فإن عبارة "الدول الجزرية الصغيرة النامية" ترد على الوجه الصحيح في الفقرة ١٤ من هذا القرار، إلا أن المختصر بالأحرف الأولى (SIDS) لا يرد فيها.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إجراء تصويب للفقرة الحادية عشرة من الديباجة والفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٦ من الوثيقة A/54/592، وذلك كي تكتب عبارة "الجزرية الصغيرة النامية" (بالانكليزية) بأحرف كبيرة أيضاً، وينبغي لعبارة "الدول الجزرية الصغيرة النامية" أن يتبعها مختصر الأحرف الأولى (SIDS)، حسب ما اتفق عليه.

وآمل بأن يحترم هذه المرة طلب وفد بلدي. وإنني أعتذر لأخذي الكلمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن الطلب سيحترم. وستعمل الأمانة على كفالة إيراد التصويبات في مشروع القرار.

أعطي الكلمة لممثل غيانا بشأن نقطة نظامية.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالانكليزية): إنني أتأسف لطلب الكلمة مرة أخرى.

بهذا العرض، أود أن أضع أمام الجمعية العامة تقارير اللجنة الثانية لاعتمادها، وأود قبل أن أنهى هذا العرض، أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري لجميع أعضاء اللجنة الثانية، على مساهمتهم في أعمال اللجنة؛ وأن أخص بالشكر رئيس اللجنة، سعادة السفير روبرت علهاي ممثل جيبوتي، ونواب الرئيس الثالثة، السيد جيوفاني براوتزي ممثل إيطاليا، والسيد الكسندرو نيكولسكو ممثل رومانيا، والسيد داوول ماتوتي ممثل بيرو، على ما بذلوه من جهود في إنجاز أعمال اللجنة بنجاح. كما أود أن أعرب عن شكري لموظفي الأمانة العامة على مساعدتهم وجهودهم. واسمحوا لي أن أخص بالشكر السيدة مارغريت كيلى وفريقها على جهودهم الكبيرة وعلى الدعم الذي لقيته منهم في إعداد تقارير اللجنة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل غيانا بشأن نقطة نظامية.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالانكليزية): لا أنتوي مقاطعة مجرى مناقشة هذه المسألة. وأود أن أثّير نقطة نظامية تتعلق بالتقرير الذي قدمه المقرر لتوه، وإننا نتوجه إليه بعميق الشكر على العمل الذي أنجزه بصفته تلك في اللجنة الثانية.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى تصويب طفيف في الوثيقة A/54/592. وأشار إلى الفقرة ١٦ من ذلك التقرير، التي تتضمن مشروع قرار يتعلق بالعولمة. وفي الفقرة ١٠ من مشروع القرار ذلك، فإن عبارة "يلبي احتياجات الشعب وتتوافر له خدمة عامة تتسم بالكفاءة" ينبغي أن يُصبح نصها كالتالي "يلبي احتياجات الشعب وتتوافر له خدمة عامة تقوم على الكفاءة". وهذا التغيير يُعبر عن نتيجة المفاوضات التي أجرتها اللجنة الثانية، والتي لم تظهر على الوجه الصحيح في النص الحالي. وإنني أردت أن أسترعي انتباه الجمعية إلى ذلك فحسب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تحيط الجمعية علماً بهذا التصويب.

أعطي الكلمة الآن لممثل سورينام بشأن نقطة نظامية.

السيد كيرينز (سورينام) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أشكر المقرر على العمل الممتاز الذي أنجزه،

الصلة. هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ قررت الجمعية العامة أن

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليق تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

هل لي أن أذكر الوفود بأنه، أيضا وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر تعليقات التصويت على ١٠ دقائق وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ في اتخاذ إجراء بشأن التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الثانية، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بالطريقة نفسها التي جرت في اللجنة. ويعني ذلك أن حيثما أُجري تصويت مسجل، فإننا سنعمل الشيء نفسه، ما لم تبلغ الأمانة بغير ذلك مقدما.

وآمل أيضا أن نعتمد بدون تصويت التوصيات التي اعتمدت في اللجنة الثانية بدون تصويت.

#### البند ٩٧ من جدول الأعمال

#### المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

#### تقرير اللجنة الثانية (A/54/585)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير اللجنة الثانية الذي يرد في الوثيقة A/54/585؟

تقرر ذلك.

(أ) النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية

#### تقرير اللجنة الثانية (A/54/585/Add.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الذي يرغب في الكلام في إطار تعليق الموقف.

أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى مشروع القرار الوارد في الفقرة ٨ من الوثيقة A/54/585/Add.1. ففي الفقرة ٨ من مشروع القرار ذلك، ينبغي لعبارة "من ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يتألف من خمسة عشر عضوا" أن تصبح كالتالي "خمس عشر ممثلا لدول أعضاء في الأمم المتحدة"، لكي تجسد التفاهم الذي تم التوصل إليه في المفاوضات. وإنني أسترعي انتباه الجمعية إلى هذا التغيير لكي يدون على النحو الواجب ويصحح في الوثائق الرسمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك، الذي يرغب في الكلام بشأن نقطة نظامية.

السيد إسكانيرو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا فيما يتعلق بالوثيقة A/54/585/Add.1.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المغرب، الذي يرغب في الكلام بشأن نقطة نظامية.

السيد أمزيان (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يشر فني أن أتكلم فيما يتعلق بالوثيقة A/54/585/Add.2، لا سيما فيما يتعلق بالقسم الثاني المتعلق بالنظر في مشروع القرار A/C.2/54/L.72. وكنت قد أبلغت الأمانة في الوقت المناسب بأنه لو كان وفدي حاضرا أثناء التصويت في اللجنة الثانية، لكان قد صوت مؤيدا لمشروع القرار A/C.2/54/L.72. وأرى أنه رغم التأكيدات التي أعطيت لي، لم تُدرج تلك المعلومة في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الثانية. وآمل أن يجري هذا التصويب لاحقا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ما لم يكن هناك اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الثانية المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستتصدر البيانات بالتالي على تعليقات التصويت أو المواقف.

ومواقف الوفود إزاء توصيات اللجنة قد جرى توضيحها في اللجنة وترد في المحاضر الرسمية ذات

المحافل الدولية ذات الصلة مثل محفل الاستقرار المالي أو مجموعة الـ ٢٠. ونحن نعتبر أن جدول الأعمال للأمم المتحدة ينبغي أن يركز على السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تُشجع الجهود الإنمائية الذاتية للدول الأعضاء.

ونحن نظل نؤيد الحوار البنّاء بين الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية ذات الصلة في جهد لتحقيق أهداف التنمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ٨ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٩٦/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٩٧ من جدول الأعمال.

(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

تقرير اللجنة الثانية (A/54/585/Add.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ١٠ من تقريرها. وعنوان مشروع القرار هو "نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية لا سيما في البلدان النامية".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام،

السيد غالاغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن الولايات المتحدة، بوصفها من المشاركين النشطين في الحوار الجاري بشأن تمويل التنمية، يسرها أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن اعتماد مشروع القرار الذي يساعد على المضي بالحوار قدما إلى ما نأمل أن يكون حصيلة مثمرة ومفيدة لجميع الأطراف المعنية.

ومن الجدير بالملاحظة أن الدول الأعضاء قد أقرت في مشروع القرار هذا بأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما من أصحاب المصلحة الرئيسيين في مسائل تمويل التنمية. وفي واقع الأمر، تضطلع هاتان المؤسستان والمصارف الإنمائية الإقليمية بدور بارز في تمويل التنمية المستدامة. ومن ثم نحن نشجع على مشاركتهما بأكبر قدر ممكن في العملية التحضيرية وفي الحدث النهائي نفسه.

ومع ذلك نحن نظل نشعر بالقلق إزاء شكل الحدث النهائي وجدول أعماله. ونحن نعتقد أن أهمية مسائل تمويل التنمية تقتضي مشاركة رقيقة المستوى إلا أننا نؤكد أن البلدان النامية ستستفيد على النحو الأفضل إذا لم يخرج الحدث بوثيقة سياسية وإنما بمبادئ توجيهية عملية بشأن الفعالية في تعبئة الموارد وتحديد الأولويات لها واستخدامها دعما للجهود الوطنية الرامية إلى خفض الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم نحن ندعو بشدة إلى اعتماد شكل للحدث النهائي يغلب المضمون على الأسلوب. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون شكل الحدث النهائي على نحو لا يجعله يستهلك أرصدة البلدان النامية أو أرصدة المانحين التي يمكن أن تستغل في أغراض مفيدة على نحو مباشر أكثر.

ويسرنا أن اللجنة التحضيرية ستتاح لها الفرصة لتوضيح جدول الأعمال. ونحن نعتبر التنفيذ الكامل للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عُقدت خلال التسعينات وتنفيذ خطة للتنمية هدفا هاما. ولكن، لا ينبغي إدراج هذا الموضوع في جدول الأعمال أن يُفسر على أنه يحمل التزامات جديدة بالتمويل أو توسيع التمويل.

وفيما يتعلق بجدول الأعمال، نود أيضا أن نُشدد على رأينا أن المسائل مثل إدارة صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو المصارف الإنمائية الإقليمية والمسائل المتصلة بالهيكل المالي الدولي لن يتسنى أن تُعالج إلا في

تقرر ذلك.

### (ج) التجارة الدولية والتنمية

#### تقرير اللجنة الثانية (A/54/585/Add.3)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سببت الجمعية الآن في ثلاثة مشاريع قرارات أوصت اللجنة الثانية باعتمادها في الفقرة ١٩ من تقريرها، وفي مشروع المقرر الذي أوصت اللجنة باعتماده في الفقرة ٢٠ من الوثيقة نفسها.

تتناول الجمعية أولاً مشروع القرار الأول المعنون "التجارة الدولية والتنمية". لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

#### اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ١٩٨/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار الثاني عنوانه "إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية". ولقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثاني. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

#### اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٩٩/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار الثالث عنوانه "التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

#### المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكامبيرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا،

بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكامبيرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا، يوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٥ صوتاً مقابل صوت واحد (القرار ١٩٧/٥٤).

[بعد ذلك، أبلغ وفدا بوليفيا وغامبيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينيان التصويت مؤيدين].

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٩٧ من جدول الأعمال؟

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نتناول الآن مشروع المقرر المعنون "الوثائق المتصلة بالتجارة والتنمية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟  
اعتمد مشروع المقرر.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تحليل مواقفهم من مشاريع القرارات المعتمدة للتو.

**السيد كيتيكون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): كما نعلم جميعاً، تنظر الجمعية العامة كل عامين في مشروع قرار وتعتمده بشأن إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية. وهذه المسألة تسلم بها الجمعية العامة والمجتمع الدولي منذ زمن بعيد. والبلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣٠ بلداً هي من أفقر البلدان، ولا تزال تواجه العديد من المشاكل والصعوبات المختلفة. ومجموعة البلدان هذه تتعرض لقيود كبيرة على تجارتها الخارجية وتنميتها الاقتصادية بفعل افتقارها إلى منفذ بري إلى البحر، الأمر الذي يفاقم منه بعدها عن الأسواق العالمية والتكاليف الباهظة للنقل العابر.

وبصفتي رئيساً للمجموعة، أود اليوم أن أعرب عن تقديري الصادق لجميع الدول الأعضاء، ولا سيما دول المرور العابر المجاورة لنا، فضلاً عن شركائنا في التنمية، على روح التعاون والمرونة التي مكّنت من التوصل إلى توافق في الآراء على القرار المتخذ للتو. ويحدونا أمل وطيد في أن يمهد اتخاذ القرار بتوافق الآراء السبيل أمام التنفيذ الكامل للنتائج والتوصيات الصادرة عن الاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية، المنعقد في آب/أغسطس الماضي.

ولقد كان الاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين اجتماعاً ناجحاً. والجمعية العامة رحّبت للتو بنتائجه وتوصياته. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً تقديري لحكومة اليابان على دعمها المالي الذي مكّن البلدان النامية غير الساحلية من المشاركة في ذلك الاجتماع. وأود أيضاً أن أشكر وأهنئ السفير ساتوه، ممثل اليابان، على قيادته القديرة. ولقد كان الاجتماع هاماً

غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

**المعارضون:**

ألمانيا، جزر مارشال، الولايات المتحدة الأمريكية.

**المتنعون:**

أندورا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ١٠٧ أصوات مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٤٦ عضواً عن التصويت (القرار ٢٠٠/٥٤).

[بعد ذلك، أبلغت وفود بوليفيا وغامبيا واليمن الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة؛ وأبلغ وفد ألمانيا بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت].

ينبغي أن يساعد المجتمع الدولي على تجميع جهوده واتخاذ خطوات عاجلة فعالة لوقف تلك الأعمال ضد جميع الدول.

وفي هذا الصدد، يشعر الوفد الروسي بالقلق البالغ إزاء الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة وأعضاء الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات من طرف واحد ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. واستخدام تلك التدابير الاقتصادية التي لم يأذن بفرضها مجلس الأمن، وفرض الامتثال لها على دول ثالثة - الأمر الذي يخالف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها بشكل عام، أمران يتناقضان مع المبادئ الأساسية لنظام التجارة المتعدد الأطراف ويقوضان عمليات التسوية. وهما يزعزان أيضا وبشكل خطير الوضع في منطقة البلقان.

وفي ضوء الأحداث المحيطة بيوغوسلافيا، نرى أن القرار يحظى بأهمية جديدة. والنتائج التي توصل إليها الخبراء والواردة في تقرير الأمين العام الذي أعد امتثالا للقرار ٨٨١/٥٢، تنم عن الحاجة لمعارضة استخدام التدابير الاقتصادية الأحادية وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي، ولا سيما ممارسة المقاطعة الثانوية ضد دول ثالثة. ويذكر التقرير بحق

"أن تدابير القسر الأحادية تتناقض بصورة متزايدة مع مبادئ وقواعد التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي الآخذة بالتطور والمتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات التأسيسية للمؤسسات التجارية والمالية المتعددة الأطراف، مثل منظمة التجارة العالمية، والتي تسعى إلى أن توفر، في جملة أمور، آليات وإجراءات لمراجعة السياسات وتسوية النزاعات جماعيا". (A/54/486، الفقرة ٥٠)

إن الوفد الروسي، وقد صوت مؤيدا للقرار ٢٠٠/٥٤، يؤكد موقفه المبدئي بشأن عدم قبول استخدام التدابير الاقتصادية التي تتخذ من طرف واحد والموجهة إلى بلد بعينه والتي تضر بمصالح الآخرين الاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ٩٧ من جدول الأعمال؟

بصفة خاصة حيث اعتبر أنه من الضروري عقد اجتماع وزاري في عام ٢٠٠٣ كجهد إضافي للتصدي لمشاكل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ونحن، البلدان النامية غير الساحلية، نتطلع حقا إلى ذلك الحدث الكبير، وينبغي تعزيز مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا وللبلدان النامية غير الساحلية وللبلدان الجزرية النامية بغية تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية وكفاءة دعما للبلدان النامية غير الساحلية. وأود أن أحث جميع الدول الأعضاء على تأييد الاقتراح المعروض على اللجنة الخامسة في هذا الصدد.

ويسرنا أيضا أن الجمعية العامة وافقت على أن ينظر الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠١ في عقد اجتماع وزاري في عام ٢٠٠٣. وهذا دليل مشجع للغاية على أن المجتمع الدولي يضع قيد نظره بشكل جاد المسألة التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية. ونحن نحث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على وجه الخصوص، على الإعداد بشكل فعال للاجتماع الخامس، بالتعاون مع سائر المنظمات، بما في ذلك اللجنة الإقليمية، على أن يوضع في الاعتبار الاجتماع الوزاري المقترح في عام ٢٠٠٣.

في الختام، تود مجموعة البلدان النامية غير الساحلية مرة أخرى أن تعرب عن امتنانها للمجتمع المانح لدعمه، وللمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمساعدته وتعاونيه الشاملين اللذين يستهدفان حل المشاكل والاحتياجات الخاصة التي تواجه البلدان النامية المغلقة. ويحدونا أمل أن نظل نتلقى المزيد من الدعم والمساعدة المالية، وبأفضل الشروط التمييزية. وأن وضع نظام للنقل كفاء ويعتمد على الذات، يتطلب بالفعل أن ينظر فيه المجتمع الدولي على النحو الواجب ويوليه الأولوية.

السيد تشولكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):  
يود الوفد الروسي أن يتكلم تعليلا للتصويت بشأن القرار ٢٠٠/٥٤ المتعلق بالتدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

ولقد شاهدنا مؤخرا تزايد لجوء عدد من البلدان إلى استخدام وسائل اقتصادية لممارسة ضغط سياسي. ونحن نرى أن القرار الذي اعتمدتوا

تقرر ذلك.

البند ٩٨ من جدول الأعمال

(د) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

مسائل السياسات القطاعية

تقرير اللجنة الثانية (A/54/585/Add.4)

تقرير اللجنة الثانية (A/54/586)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ٧ من تقريرها (A/54/585/Add.4).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات الثلاثة التي أوصت بها اللجنة الثانية باعتمادها في الفقرة ١٧ من تقريرها (A/54/586).

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

نتناول أولاً مشروع القرار الأول، المعنون "العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا".

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠١/٥٤).

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (د) من البند ٩٧ من جدول الأعمال.

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢٠٣/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار الثاني، المعنون "الأعمال التجارية والتنمية".

تقرر ذلك.

(هـ) أزمة الديون الخارجية والتنمية

تقرير اللجنة الثانية (A/54/585/Add.5)

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثاني. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٧ من تقريرها (A/54/585/Add.5).

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢٠٤/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار الثالث، المعنون "منع الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع".

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار، المعنون "تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثالث. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٢/٥٤).

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٢٠٥/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل أفهم أن الجمعية العامة ترغب في اختتام النظر في البند ٩٨ من جدول الأعمال؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند ٩٧ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

تقرر ذلك.

البند ٩٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

تقرير اللجنة الثانية (A/54/587)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحيط علما بتقرير اللجنة الثانية في الوثيقة A/54/587؟

تقرر ذلك.

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

تقرير اللجنة الثانية (A/54/587/Add.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٦/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٩٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ب) تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

تقرير اللجنة الثانية (A/54/587/Add.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في ثلاثة مشاريع قرارات أوصت اللجنة الثانية باعتمادهما في الفقرة ١٣ من تقريرها.

نتناول أولاً مشروع القرار الأول، المعنون "الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال الموئل".

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٧/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار الثاني، المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)".

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثاني. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٨/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار الثالث، المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية البشرية (الموئل الثاني)".

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثالث. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٩/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تختم الجمعية هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٩٩ من جدول الأعمال.

(ج) المرأة في التنمية

تقرير اللجنة الثانية (A/54/587/Add.3)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ٨ من تقريرها، وفي مشروع المقرر الذي أوصت

(هـ) الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك موضوع الدعوة إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية لمعالجة قضايا الهجرة

تقرير اللجنة الثانية (A/54/587/Add.5)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ٨ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار المعنون "الهجرة الدولية والتنمية". فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٢/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند ٩٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(و) تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

تقرير اللجنة الثانية (A/54/587/Add.6)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن النظر في تقرير اللجنة الثانية، الوارد في الوثيقة (A/54/587/Add.6)، تقرر تأجيله لإتاحة الوقت للجنة الخامسة لكي تستعرض الآثار المترتبة فسي الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الذي توصي اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ٩ من تقريرها.

(ز) تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

تقرير اللجنة الثانية (A/54/587/Add.7)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ٧ من تقريرها، وفي مشروع المقرر الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ٨ من نفس التقرير.

اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ٩ من نفس التقرير.

نتناول أولاً مشروع القرار المعنون "المرأة في التنمية". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٠/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع المقرر المعنون، "الوثائق المتصلة بالتهوض بالمرأة".

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ٩٩ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

(د) تنمية الموارد البشرية

تقرير اللجنة الثانية (A/54/587/Add.4)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار المعنون "تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية". فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١١/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (د) من البند ٩٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ح) من البند ٩٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال

البيئة والتنمية المستدامة

تقرير اللجنة الثانية (A/54/588 و Add.7)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتناول أولاً تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/54/588.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علماً بتقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/54/588؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشاريع القرارات الأربعة التي توصي اللجنة الثانية باعتمادها في الفقرة ٢١ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/54/588/Add.7.

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول المعنون "حفظ النظم الإيكولوجية الحراجية لوسط أفريقيا وتنميتها بشكل مستدام". فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢١٤/٥٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): واعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثاني المعنون "البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥". فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢١٥/٥٤).

نتناول أولاً مشروع القرار المعنون "تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة".

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٣/٥٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع المقرر المعنون "مذكرة من الأمين العام عن موضوعات للحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ز) من البند ٩٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ح) تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تقرير اللجنة الثانية (A/54/587/Add.8)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر الذي توصي اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ٣ من تقريرها.

ومشروع المقرر عنوانه "تقرير الأمين العام عن أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين المعنية بإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية".

المتحدة للبيئة". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): واعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثالث المعنون "تقرير مجلس إدارة الأمم

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٢١٦/٥٤).  
الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الرابع المعنون "تعزيز أوجه التكامل فيما بين الصكوك الدولية المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٢١٧/٥٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠٠ من جدول الأعمال.

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

تقرير اللجنة الثانية (A/54/588/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ٩ من تقريرها، وفي مشروع المقرر الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ١٠ من نفس التقرير.

نتناول أولاً مشروع القرار المعنون "تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة".

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٨/٥٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تنتقل الجمعية الآن إلى مشروع المقرر المعنون "الوثائق المتعلقة بتنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الدولي تدابير عملية بناءة بغية فهم ظاهرة النينيو على نحو أفضل. وما إنشاء قوة عمل، وعقد أول اجتماع للخبراء الحكوميين الدوليين في غواياكيل، بمشاركة ٤٥٠ عالما من مختلف مناطق العالم، ونشر وثيقة علمية وتقنية عن الآثار التي خلفتها هذه الظاهرة في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، إلا أمثلة واضحة على العمل الإيجابي الذي اضطلعت به منظومة الأمم المتحدة.

ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه الخاص للأمين العام لمنظمة الأرصاد الجوية العالمية على نشر ذلك العمل الهام، الذي يبرز الإسهام الهام الذي قدمه المجتمع العلمي العالمي فيما يتعلق بظاهرة النينيو. ونتقدم بشكرنا أيضا إلى اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمجلس الدولي للاتحادات العلمية، على تعاونها الهام في تحقيق ذلك.

وقد اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٢٠/٥٤، معربة بذلك عن دعمها لإنشاء مركز أبحاث دولي لاستقصاء أسباب ظاهرة النينيو، في غواياكيل، إكوادور. وسيتيح المركز مراقبة ورصد هذه الظاهرة بصورة أكثر دقة. وسيشاطر المعلومات مع المراكز الدولية الرئيسية لمراقبة المحيطات والغلاف الجوي. إن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيحول هذا المشروع الهام إلى حقيقة ملموسة.

وأود الآن أن أتطرق إلى القرار ٢١٩/٥٤، "العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية: ترتيبات الخلافة"، الذي تشرف وفد إكوادور بأن كان المنسق الخاص به، بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين. وعند نهاية العقد سيكون لدى الأمم المتحدة مرشد عن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية، وسيظل هو الخطة الأساسية في هذا الميدان. وستكون الجهود الوقائية أساسية في هذا الشأن. وستنشأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، قوة عمل وأمانة مشتركة بين الوكالات. ووفدي يحدوه الأمل في أن تعتمد هذه العملية على الخبرة المكتسبة وأن تنتفع من معرفة موظفي أمانة العقد.

ختاما، يود وفدي أن يعرب من خلالكم، سيدي الرئيس، عن شكرنا لجميع الممثلين على إسهامهم القيم، وكذلك على ما تحلوا به من روح بناءة للغاية أثناء عملية المفاوضات بأكملها، مما مكنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرارين. وإن تنفيذهما الكامل، بما في ذلك

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٠٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ب) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

تقرير اللجنة الثانية (A/54/588/Add.2)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرارين اللذين أوصت اللجنة الثانية باعتمادهما في الفقرة ١٠ من تقريرها.

نبدأ بمشروع القرار الأول المعنون "العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ترتيبات الخلافة"، الذي اعتمده للجنة الثانية. هل أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢١٩/٥٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ومنتقل الآن إلى مشروع القرار الثاني المعنون "التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو" الذي اعتمده للجنة الثانية. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢٢٠/٥٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في شرح مواضعهم من القرار الذي اتخذناه توا.

السيد أليمان (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): كان من دواعي الشرف لوفد إكوادور أنه قام، باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، بتنسيق المفاوضات حول مشروع القرار A/C.2/54/L.43 بشأن "التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو".

وباعتماد هذا القرار تكون الجمعية العامة قد اتخذت خطوة إضافية نحو إعداد وتطبيق استراتيجية متعددة الجوانب ومشاركة بين القطاعات لمنع الآثار الكارثية لهذه الظاهرة الدورية. ومنذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٠٠/٥٢، اعتمدت منظومة الأمم المتحدة والمجتمع

تقرر ذلك.

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة

تقرير اللجنة الثانية (A/54/588/Add.4)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ٨ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٢٢/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (د) من البند ١٠٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا

تقرير اللجنة الثانية (A/54/588/Add.5)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ٧ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند ١٠٠ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

في الميدان الإداري، سيكون أساسيا لضمان احترام إرادة الجمعية العامة فيما يتعلق بهذين الموضوعين الهامين - العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية والتعاون الدولي لتخفيف آثار ظاهرة النينو.

السيدة بايفوك (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يود الاتحاد الأوروبي أن يفتتح هذه الفرصة ليغرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إكوادور بشأن القرارين الذين اعتمدا للتو في إطار البند الفرعي (ب) من البند ١٠٠ من جدول الأعمال، خاصة بشأن القرار المتعلق بترتيبات الخلافة لأجل العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ويشاطر الاتحاد الأوروبي إكوادور اهتمامها ويولي أهمية كبيرة لهذا الموضوع.

ونحن نتطلع إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢١٩/٥٤، بما في ذلك تنفيذ ترتيبات الخلافة لأجل العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ونحن مطمئنون إلى أن هذه الترتيبات، وتنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية، ستفي بأحكام القرار نصا وروحا وستستخدم الخبرة والدروس المكتسبة خلال العقد الدولي استخداما كاملا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١٠٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ج) اتفاقية التنوع البيولوجي

تقرير اللجنة الثانية (A/54/588/Add.3)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٢١/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ١٠٠ من جدول الأعمال؟

باعتادهما في الفقرة ١٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة (A/53/589) وفي مشروع مقرر أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ١٧ من نفس التقرير.

نتناول أولاً مشروع القرار الأول المعنون "التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية".

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢٢٦/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثاني المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢٢٧/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع المقرر المعنون "الوثائق المتصلة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠١ من جدول الأعمال.

البند ١٠٢ من جدول الأعمال

التدريب والبحث

تقرير اللجنة الثانية (A/54/590)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرارين اللذين أوصت اللجنة الثانية باعتمادهما في الفقرة ١٤ من تقريرها الوارد في الوثيقة (A/54/590).

(و) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير اللجنة الثانية (A/54/588/Add.6)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرارين اللذين أوصت اللجنة الثانية باعتمادهما في الفقرة ١٠ من تقريرها الوارد في الوثيقة (A/54/588/Add.6).

نتناول أولاً مشروع القرار الأول المعنون "تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢٢٤/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثاني المعنون "تعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢٢٥/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (و) من البند ١٠٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ١٠٠ من جدول الأعمال بكامله.

البند ١٠١ من جدول الأعمال (تابع)

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

تقرير اللجنة الثانية (A/54/589)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرارين اللذين أوصت اللجنة الثانية

مصر، أريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبابوي.

#### المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، الولايات المتحدة الأمريكية.

#### المتنعون:

استراليا، الكاميرون، جورجيا، كازاخستان، أوزبكستان، زامبيا.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٥ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت (القرار ٢٣٠/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠٣ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول المعنون "كلية موظفي الأمم المتحدة في تورين، إيطاليا". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢٢٨/٥٤).

مشروع القرار الثاني المعنون "معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث"، اعتمده اللجنة الثانية. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢٢٩/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

#### البند ١٠٣ من جدول الأعمال

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

#### تقرير اللجنة الثانية (A/54/591)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ١١ من تقريرها الوارد في الوثيقة (A/54/591).

وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

#### المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور،

## البند ١٠٤ من جدول الأعمال

### العولمة والاعتماد المتبادل

#### تقرير اللجنة الثانية (A/54/592)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١٦ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار المعنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل". فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في القيام بنفس الشيء؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥٤/٢٣١).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو ممثل الولايات المتحدة الذي يود أن يتكلم لشرح موقفه من القرار المتخذ توا.

السيد غالاجر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): انضمت الولايات المتحدة إلى توافق الآراء حول هذا القرار لأننا نعتقد أنه يمثل، في الحساب الختامي، خطوة إلى الأمام في عدد من المجالات.

وبشأن قضية الحكم الجيد، استطاعت اللجنة الثانية، بعد مناقشة مطولة، الوصول إلى توافق في الآراء. ونحن نتطلع إلى مواصلة هذا الحوار وتوسيعه. ويتمثل جزء من التقدم على هذا الطريق، في تعزيز دعم المجتمع الدولي للبلدان النامية بحيث تتمكن من تنمية قدراتها ومهاراتها ومؤسساتها اللازمة لمواجهة العولمة.

ومع ذلك فمن المهم بنفس القدر وجود فهم أساسي لضرورة قيام الحكومات بإدارة تنميتها بصورة فعالة. وقد ساعدت الدورة الرابعة والخمسون للجمعية العامة في تحريك المناقشة إلى الأمام عن طريق الاعتراف بأن الحكم الجيد هو الحكم المسؤول عن تلبية احتياجات الناس، والقائم على الخدمات العامة وعمليات رسم السياسات العامة والإدارة التي تتسم جميعها بالكفاءة والمشاركة والشفافية والخاضعة للمساءلة. وهذا تعريف ممتاز لأسلوب عمل يمكن تعزيزه بواسطة المزيد من المفاهيم الإنمائية مثل الديمقراطية والمجتمع

المدني. ووجود مؤسسات ديمقراطية قوية ومنظمات للمجتمع المدني أمر حاسم الأهمية في ضمان أن كون الحكومات مستجيبة لاحتياجات الشعب.

وللعولمة آثار عميقة في مجال تشجيع الحكم الجيد، لأن هذه القضية لم تعد محصورة ضمن الحدود الوطنية. فمن ناحية تشجع العولمة الحكومات في شراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، على اعتماد سياسات لتعزيز الكفاءة والنمو في الميدان الاقتصادي. ومن الناحية الأخرى، ما زلنا نتعلم من الأزمة المالية الآسيوية ومن التطورات التي حدثت مؤخرا أن الشفافية والكشف عنصران حيويان في الاقتصادات السليمة التي يتم فيها تقاسم فوائد النمو على نطاق واسع. ويجب علينا أن نواصل العمل معا للاهتداء إلى نهج ومبادئ وأسس توجيهية مشتركة.

والشيء المؤكد هو أن الحكم الجيد هام للبلدان في جميع مراحل التنمية. وعلى مدار السنوات العديدة الماضية، ساد اعتراف واسع الانتشار بأن الحكم الجيد ضروري للتنمية المستدامة. وفي السنوات الأخيرة اكتسبت أهمية الحكم الجيد مكانة بارزة أيضا بين البلدان الأعضاء في المؤسسات المالية الدولية وكذلك في إدارة هذه المؤسسات. وعلى الصعيد الثنائي، وضع الشركاء المانحون برامج عديدة لمساعدة البلدان في التغلب على مشاكل الحكم. وعلى المستوى الوطني، تتكلم كثير من البلدان صراحة عن الحكم الجيد بوصفه عنصرا حاسما للنمو الاقتصادي والتنمية. وبدعم المجتمع الدولي، يحتل الكثيرون مكان الصدارة في إنشاء آليات فعالة لتحسين الحكم.

وحيث أن الحكم الجيد قد أصبح من الأعمدة المركزية للنمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر، فينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها أن تواصل التقدم في هذه القضية الحاسمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في معرض شرح المواقف.

أعطي الكلمة لممثل سورينام للتحديث في نقطة نظامية.

السيد كيربنس (سورينام) (تكلم بالانكليزية): أعتذر لأخذي الكلمة مرة أخرى.

### تقرير اللجنة الثانية (A/54/594)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشاريع المقررات الأربعة التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ١٦ من تقريرها.

ننتقل أولاً إلى مشروع المقرر الأول، وعنوانه "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك (بصيغتها الموسعة في عام ١٩٩٩)".

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر الأول؟

اعتمد مشروع المقرر الأول.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر الثاني "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي". فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود القيام بنفس الشيء؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع المقرر الثالث عنوانه "الوثائق المتعلقة بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي". فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر الثالث؟

اعتمد مشروع المقرر الثالث.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع المقرر الرابع عنوانه "برنامج عمل اللجنة الثانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر الرابع؟

اعتمد مشروع المقرر الرابع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في فصول تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المحالة إلى اللجنة الثانية؟

تقرر ذلك.

وأود أن ألفت انتباه الجمعية العامة إلى الفقرتين السابعة والحادية عشرة من الديباجة، والفقرة ٨ من منطوق القرار الذي اتخذتوا بشأن موضوع العولمة. فصي هذه الفقرات نشاهد مرة أخرى نفس الخطأ، أي أن عبارة "small island developing States" لا تظهر كما ينبغي. وأطلب مرة أخرى أن تظهر العبارة على النحو المتفق عليه وهو "Small Island Developing States (SIDS)" [لا ينطبق على النص العربي].

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

### البند ١٠٥ من جدول الأعمال

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

### تقرير اللجنة الثانية (A/54/593)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١٠ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر". فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في القيام بنفس الشيء؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٢/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

### البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

لقد تسببت حالات الطوارئ الإنسانية في معاناة إنسانية هائلة، ناهيك عن الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الشديدة. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، فثمة ظاهرة ملفتة للنظر على وجه الخصوص تتمثل في الزيادة الخارقة في عدد وحجم الكوارث الطبيعية وما يترتب عليها من تكاليف مالية وبشرية.

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الفورية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ب) تقديم المساعدة الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

مشروع القرار (A/54/L.74)

مشروع القرار (A/54/L.76)

لقد أودت الكوارث الطبيعية بحياة أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص في أنحاء العالم في ١٩٩٨. وفي السنة نفسها، قدرت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الحوادث بما يزيد عن ٩٠ مليار دولار، مقارنة بـ ٣٠ مليار دولار في ١٩٩٧. وهذا، بطبيعة الحال، لا يشكل إلا جزءاً من القصة. فلم تكن هناك حاجة فحسب إلى مصارعة هجمات الكوارث الطبيعية المتزايدة، بل كان يتعين على المجتمع العالمي أيضاً أن يواجه تزايد معدل حدوث حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة التي تحل بملايين البشر في أنحاء المعمورة، مما يؤدي إلى ألوان يعجز عنها الوصف من المعاناة والوفيات. ولا تزال نشعر بالحزن والهلع إزاء هذه التطورات، وإزاء العبء غير المتناسب الذي يتعين أن تتحمله في مثل هذه الظروف أضعف قطاعات البشر، ولا سيما النساء والأطفال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشرع الجمعية الآن في البت في مشروعين قرارين: في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال، مشروع القرار A/54/L.74، وفي إطار البند الفرعي (ب)، مشروع القرار A/54/L.76.

أعطي الكلمة الآن لممثل غيانا ليعرض مشروع القرار A/54/L.74.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف رفيع لي أن أتولى، عرض مشروع القرار A/54/L.74 "التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية والانتقال من الإغاثة إلى التنمية"، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والمكسيك والدول التي قدمت مشروع القرار، وذلك لكي تنظر فيه الجمعية وتعمده في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال.

وبينما نتكلم الآن، يشهد العالم مرة أخرى غضب الطبيعة المروع الذي جلب الموت والدمار لآلاف البشر في فنزويلا. والحصيلة النهائية لخسائر الفيضانات والانهيارات الأرضية المدمرة التي ضربت هذا البلد في الأيام الأخيرة لم تحسب بالكامل حتى الآن. إلا أنها سجلت فعلا على أنها أسوأ كارثة تضرب هذا البلد في هذا القرن.

وبالإضافة إلى مقدمي مشروع القرار المعروض على الجمعية، الذين وردت أسماءهم في مشروع القرار، يسرني أن أعلن أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي هذا المشروع: الأرجنتين وأستراليا واندونيسيا وأوروغواي وجمهورية إيران الإسلامية وباربادوس وبنما الجديدة وباكستان والبرازيل وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوليفيا وبيرو وتونس والجزائر وجزر سليمان وجزر مارشال والجمهورية العربية الليبية والجمهورية الدومينيكية وجيبوتي والرأس الأخضر والسودان وشيلي وغابون وغواتيمالا والفلبين وفنزويلا وقبرص وكمبوديا وكوستاريكا وكولومبيا وماليزيا ومدغشقر ومنغوليا وموريشيوس ونيكاراغوا.

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ومقدمي مشروع القرار، اسمحو لي، سيدي الرئيس، أن انضم إليكم في توجيه خالص التعازي إلى فنزويلا، حكومة وشعبا، بمناسبة هذه المأساة الوطنية، وأن نتعهد لها كمجتمع دولي، بعزمنا على دعم الجهود التي تبذلها في مجال الإنعاش.

وإزاء خلفية الحقائق التي أشرت إليها، فإن مشروع القرار A/54/L.74، يمثل، في رأينا، خطوة ضرورية وحسنة التوقيت، بالرغم من تواضعها، في سبيل الاضطلاع بإجراءات دولية أكثر تضامرا لمعالجة الأثر

الشؤون الإنسانية، وأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، للاستجابة يومياً لمحنة الملايين في جميع أرجاء العالم الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، نغتنم هذه الفرصة لنحيي أفرقة موظفي الأمم المتحدة الذين يواصلون العمل الشاق، مع نظرائهم في الوكالات الإنسانية الأخرى والأفراد المحليين، لتوفير الإغاثة والأمل لمن يعانون نتيجة لتلك الطوارئ. والواقع أن العديد من هؤلاء الأفراد يعملون في ظروف تنطوي على مخاطر شديدة على سلامتهم الشخصية وأمنهم، وقد فقد بعضهم حياتهم. وباسم مقدمي مشروع القرار، أود أن أحيي، بوجه خاص، ذكرى أولئك الذين قدموا التضحية القصوى وفقدوا أرواحهم، مؤخراً وفي أوقات أخرى في الماضي، خدمة لإخوتهم في الإنسانية.

وختاماً، اسمحوا لي أيضاً أن أشيد بالمثل الدائم للدانمرك، الذي كان إشرافه وتوجيهه بشأن المسائل المتعلقة بالبند ٢٠ من جدول الأعمال، مساهمة لا تقدر بثمن في نجاح المشاورات المتعلقة بمشروع القرار الحالي. وأود أيضاً أن أثنى على العمل الممتاز الذي اضطلع به السيد أتول كاري، ممثل الهند، في تيسير المشاورات بشأن مشروع القرار. وأخيراً، أعرب عن تقدير خاص لجميع شركائنا الذين عملوا بنشاط وعلى نحو بناء في المشاورات المتعلقة بمشروع القرار A/54/L.74. فقد أثرت مساهماتهم المنتوج النهائي إثراء عظيماً.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أسترعي انتباه الجمعية إلى تصويبين ينبغي إدخالهما على النص المعروض على الجمعية العامة. ففي الفقرة الأولى من الديباجة ينبغي أن تدرج إشارة إلى مشروع القرار A/C.2/54/L.44، المعنون "العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية: ترتيبات الخلافة".

وفي السطر الأول من الفقرة الثانية من الديباجة، حيث ترد الإشارة إلى تقرير الأمين العام، ينبغي وضع عنوان التقرير بين علامات تنصيص، بدءاً بكلمة "تعزير" وانتهاءً بكلمة "الطوارئ".

وبهذه التصويبات، يأمل مقدمو مشروع القرار L.74 أن يعتمد المشروع بتوافق الآراء. وبهذا التوقع، أوصي بأن تنظر فيه الجمعية العامة.

السيد بيغريو (فرنزويلا) (تكلم بالاسبانية): باسم فرنزويلا والدول الأعضاء التي شاركت في تقديم مشروع

الإنساني المترتب على الكوارث الطبيعية. والنص المعروض على الجمعية جاء نتيجة مشاورات غير رسمية مفتوحة استندت إلى مشروع أولي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين والمكسيك.

ولعله يجدر التذكير بأنها المبادرة الأولى من نوعها التي تقدمها المجموعة منذ ما يزيد على ثماني سنوات، فقد كانت آخر مبادرة من هذا القبيل هي تلك التي اتخذت أثناء الدورة السادسة والأربعين والتي أدت إلى اعتماد الجمعية، بتوافق الآراء، للقرار ١٨٢/٤٦ الذي أرفقت به مبادئ توجيهية بارزة لتقديم المساعدة الإنسانية. وكانت هذه المبادئ مصدر إلهام وهداية لمقدمي المشروع الحالي، ولكن كان هناك أيضاً حافظ آخر، وهو الاقتناع الخالص بأن الوقت قد حان لتركيز الاهتمام الدولي مرة أخرى على المحنة التي تولدها الكوارث الطبيعية، وضرورة تعزيز التعاون الدولي بشأن المساعدة الإنسانية في هذا الميدان، والانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

وفيما يتجاوز هذه الأسس، يتضمن مشروع القرار عدداً من الأحكام التي تستهدف تعزيز الإجراءات على مختلف الأصعدة، بهدف زيادة فعالية الاستجابة للكوارث الطبيعية إلى حدها لأقصى، على المستويين الوطني والدولي من خلال التعاون الدولي المعزز.

وفي هذا السياق، يمثل تحسين تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عنصراً أساسياً في تعزيز الاستجابة الدولية للكمات في المجال الإنساني.

إن الاستنتاجات المتفق عليها بشأن موضوع التعاون الدولي والاستجابات المنسقة لحالات الطوارئ الإنسانية، وخصوصاً في مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى الإصلاح وإعادة البناء والتنمية، التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية في تموز/يوليه ١٩٩٩، توفر أساساً هاماً للمزيد من العمل في هذا الصدد. ونحن نعتزم العمل مع جميع الشركاء ومع الأمانة العامة بغية التنفيذ الكامل لهذه الاستنتاجات، فضلاً عن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة.

وإذ أوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار، أود، باسم مقدميه، أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي يضطلع به السيد سيرجيو فييرو دي ميلو، منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وموظفو مكتب الأمم المتحدة لتنسيق

إليه أن يتخذ الترتيبات الضرورية كافة بغرض مواصلة حشد وتنسيق ما يمكن لمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها توفيره من مساعدة وتعاون، دعماً للجهود الوطنية في فنزويلا.

وباسم فنزويلا والدول الأعضاء المشاركة في تقديم مشروع القرار A/54/L.76، نقدر بالغ التقدير أن تنظر الجمعية العامة على نحو إيجابي في مشروع القرار وتعتدده إظهاراً لتضامن المجتمع الدولي ودعمه إزاء الحالة الطارئة التي يشهدها بلدي.

إن فنزويلا في حالة حداد نتيجة لكارثة لم يسبق لها مثيل. فقد تسببت الأمطار التي هطلت بدون توقف في فيضانات في جميع أرجاء إقليمنا الوطني في الأسبوع الماضي. وفي المنطقة الوسطى، التي توجد بها مستوطنات حضرية كبيرة وبُنِي أساسية اقتصادية، حدثت انهيارات أرضية وفيضانات واسعة، أشاعت الموت والدمار على نطاق مفرغ. وعدد الذين أصيبوا والذين اختفوا والذين توفوا يجعل من هذه الكارثة الطبيعية أسوأ كارثة شهدتها فنزويلا على الإطلاق. ونحن على يقين من أن فنزويلا، إذ تستمد العزم من وحدة شعبها وحكومتها إزاء هذه الكارثة، ومن الدعم السخي من مجتمع الدول، ستتمكن من أن تواجه، بإحساس متجدد بالإيمان والأمل، المهمة الصعبة المتمثلة في المساعدة الإنسانية الطارئة، وإعادة التعمير والبناء التي فرضتها علينا هذه الكارثة الطبيعية.

وأود أن أعرب عن امتناننا الخاص لرسائل التضامن العديدة التي تلقاها بلدي في الأيام الأخيرة؛ وامتناننا لكم، سيدي الرئيس، على البيان الذي أدليتكم به في الجلسة العامة الخامسة والثمانين بصفتكم رئيساً للجمعية؛ وللأمين العام على رسالة الدعم والتعزية التي أرسلها باسمه شخصياً وباسم المنظمة إلى رئيس فنزويلا؛ ولمنسق مجموعة الـ ٧٧ على بيانه الأخير، متكلماً بالنيابة عن جميع أعضاء المجموعة والصين والمكسيك.

وفي الختام، أود أيضاً أن أسجل امتنان بلدي وشعب بلدي كله للمساعدة السخية التي تقدمها إلى فنزويلا دول عديدة ممثلة هنا، والأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية. ونعرب لها جميعاً عن شكرنا العميق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فنزويلا على ندائه المتجدد بالنيابة عن شعبه البطل وبلده العظيم.

القرار - الأرجنتين، أسبانيا، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، أوغندا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بنغلاديش، بنما، بوليفيا، بيرو، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جيبوتي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السلفادور، السودان، سورينام، شيلي، غابون، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا - بيساو، فيجي، قبرص، الكاميرون، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، مدغشقر، المكسيك، ناميبيا، النرويج، نيكاراغوا، هايتي، الهند، اليمن - يشر فني أن أقدم للجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.76، والمعنون "تقديم المساعدة إلى فنزويلا على إثر الفيضانات والانهيارات الأرضية المدمرة" كي تنظر فيه.

يعرب مشروع القرار في ديباجته عن القلق الذي يساور الجمعية العامة إزاء الخسائر البشرية والمادية التي منيت بها فنزويلا نتيجة للفيضانات والانهيارات الأرضية الواسعة النطاق التي حدثت في الأيام الأخيرة. وعلى أساس الحجم الهائل للمشكلة التي تمثلها الكوارث الطبيعية بالنسبة للتنمية، يقر مشروع القرار بأن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني ينبغي استكمالها بالتعاون والمساعدة الدوليين، وبخاصة المساعدة الطارئة الدولية. ويحيط مشروع القرار علماً بالنداء الذي وجهه الأمين العام إلى المجتمع الدولي لمد يد العون والمساعدة إلى فنزويلا لمواجهة الآثار الناجمة عن الكارثة، وبالنداء الذي وجهته حكومة فنزويلا من أجل تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة، ومن أجل المساعدة اللازمة لمهمة التعمير وإعادة البناء.

ويعرب مشروع القرار A/54/L.76 في منطوقه عن تضامن المجتمع الدولي مع شعب وحكومة فنزويلا في هذه الأوقات العصيبة. وهو يناشد جميع الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، أن تساعد فنزويلا فيما تبذله من جهود من أجل الإغاثة وإعادة البناء والتعمير، كما يعرب عن الامتنان الواجب لجميع الدول والمنظمات والمجموعات لما قدمته، ولا تزال تقدمه بسخاء جم من مساعدة لفنزويلا في أعمال الإغاثة الفورية. وأخيراً، يعرب مشروع القرار عن الامتنان للأمين العام لما اتخذه بالفعل من تدابير عاجلة لحشد المساعدة الدولية، ويطلب

وجامايكا في خوضه الكفاح الثوري؛ وكذلك الحال بالنسبة لسيمون بوليفار. وهكذا كانت هناك هذه الصلة الأولية، إلى حد أن بحارا من سانت لوسيا مات في الكفاح من أجل استقلال فنزويلا.

ولذلك فإن لنا صلة عميقة بفنزويلا، وبشعور بالفخر والإنجاز - عندما يزور أحد من دول الجماعة الكاريبية مدافن عظماء الدولة في فنزويلا ويمشي في طريق الأبطال المزين على جانبيه بالتماثيل، ونرى في مكان بارز تمثال الـ نغرو بريميرو - نعتبر هذا جزءاً من إسهامنا.

إن شعب فنزويلا شعب قوي، شعب يعمل بجد - شعب محب للأسرة، وللنجع وللقرية، وللبلد. وهذا في الحقيقة يعكس الكثير مما تتميز به منطقة البحر الكاريبي الجزرية من حيث أنها مجتمع متعدد اللغات ترجع جذوره إلى قارات أفريقيا وآسيا وأوروبا. وهناك، نجد خليطاً، سواء من ناحية المظهر أو من ناحية الثقافة، من المغرب، ومن أفريقيا جنوب الصحراء، ومن إيبيريا والأمريكيتين.

والآن، وقد أصبحنا أقرب ما نكون معا في رابطة الدول الكاريبية، وتذكر المناسبات العديدة التي تقدمت فيها فنزويلا لمساعدة دول الكاريبي الناطقة بالانكليزية - وإذ نعلم أنها فعلت هذا دون توقع حصولها على شيء في المقابل، عدا إدراك أنها قدمت يد المساعدة - فإن هذا يجعل شعب منطقتنا متأثراً مادياً بأسلوب عاطفي. ويجعلنا متأثرين متأثراً ذهنياً، عن طريق الشعور بالقلق العميق. ويجعلنا متأثرين متأثراً روحياً، بعاطفة الأخوة.

وبناء عليه، بالنيابة عن جميع البلدان التي أتكلم باسمها، أناشد بأن يعتمد مشروع القرار A/54/L.76 بالإجماع وأن نعمل على تخفيف محنة الشعب الفنزويلي.

السيد بيريز - أوترمين (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): إن البند المطروح أمامنا يحظى بالأهمية القصوى بالنسبة لبني البشر، ولهذا تود بلادنا أن تدلل على تضامنها بالإعراب عن تأييدها الكامل لمشروع القرار A/54/L.74، الذي يتسم بطبيعة عامة، ومشروع القرار A/54/L.76، الذي يتناول الحالة في جمهورية فنزويلا الشقيقة بصفة خاصة.

وأنا واثق بأن التضامن والمساعدة الدوليين سيقدمان بسرعة وبطريقة سخية.

السيد لويس (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن بلدان الجماعة الكاريبية. والواقع أنه، من دواعي الشرف لي أن أقوم بهذا، وإن كان متعلقاً بمناسبة محزنة ومأساوية للغاية.

إن ما حدث في فنزويلا - ويحدث بالفعل في الأمريكتين - يجعلنا نتفكر في التغييرات التي يبدو أن هذا الكوكب يمر بها. وبالتأكيد، في السنوات العشر الماضية، كان على المرء أن يتساءل عما إذا كانت هناك أية منطقة أخرى تضررت ولحق بها ما لحق مثل ما جرى لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

من منظور بيئي، عانينا ويلات الزلازل؛ وأصابتنا أخطار البراكين - وكانت آخرها، بطبيعة الحال، محنة مونسيراتان؛ ولدنا علم بأن هناك بركان تحت الأرض قبالة غرينادا؛ وفي العام الماضي وفي هذا العام، ضربنا إعصاران من أعاصير آخر الموسم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، الأمر الذي يثير القلق في نفوسنا بالنسبة للمستقبل. ونحن نعرف أن العلماء يتناقشون فيما إذا كان هذا بسبب الاحترار العالمي، بكل ما يثور حول هذا من حجج مؤيدة ومعارضة. لكن أكثر ما يهمنا هو ما يجري القيام به لمحاولة تخفيف محنة الشعب الذي يعاني.

في الوقت الحاضر، لا نعرف عدد الأفراد الذين قتلوا في الفيضانات والانهيارات الطينية في فنزويلا. وتصل التقديرات إلى عشرين ألفاً وربما أكثر من ذلك. وعندما نفكر في الوفيات، علينا أن نفكر أيضاً في الأسر المقلبة التي ربما تكون قد تعذرت بسبب فقد الذين يعولونها وما شابه ذلك.

بالنسبة لشعوب منطقة البحر الكاريبي، يثير ما أحاق بفنزويلا قلقها بشكل خاص، وليس فقط لأن فنزويلا هي في واقع الأمر بلد كاريبي، له منطقة ساحلية كبيرة تطل على البحر الكاريبي. وكثيرين يسمعون عن جزيرة مرغريتا، التي تقع بالتأكيد في البحر الكاريبي، لكن الأقرب إلينا في شرق البحر الكاريبي، وداخل مياهاها تماماً، هي جزيرة أفيز، الشديدة القرب من دومينيكا. وكان لنا تاريخ من الشراكة مع فنزويلا يرجع إلى أيام العبودية. وفرانسيسكو دي ميراندا، الذي كان يلقب بالبشير، استقى الدعم والإلهام من زيارته إلى هايتي

وأود أن أدلي بهذا البيان الموجز باسم الدول الـ ١٠ الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ، والممثلة في نيويورك، وهي استراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وجمهورية بالاو، وجزر سليمان، وساموا، وفانواتو، وجمهورية جزر فيجي، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، ونيوزيلندا، وبلادي، جمهورية جزر مارشال. وأود أن أدلي بهذا البيان فيما يتعلق بمشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/54/L.74، المعنون "التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية والانتقال من الإغاثة إلى التنمية"، الذي ستعتمده الجمعية.

ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا للبعثة الدائمة للهند على عملها الرائع والممتاز في تنسيق مشروع القرار هذا.

والدول الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ تؤيد مشروع القرار هذا تأييدا تاما. وبوصفنا منطقة فرعية معرضة للكوارث الطبيعية الناتجة عن الأعاصير الاستوائية العنيفة، والنيونيو، والأمواج السنامية، والأمواج المدية، وحالات الجفاف، والحرائق، والزلازل، فإننا ملتزمون بدعم الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة ونظام الاستجابة التابع لها، بما في ذلك مشاركتها، مع كثير من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، في تقديم المساعدة الغوثية التي تحتاج إليها شعوبنا أشد الاحتياج.

ومرة أخرى شهدنا الأبرياء مؤخرا وهم يعانون من الزلازل العنيفة في مقاطعة شرق بريطانيا الجديدة في بابوا غينيا الجديدة، ومن الزلزال الذي حدث في الأسبوع الأول من هذا الشهر في جمهورية فانواتو، والذي نجمت عنه وفيات وإصابات وتشريد آلاف عديدة.

وقد رأينا أنه حتى في أوقات العسر المالي الشديد، دللت هذه المنظمة على مميزات النسبية في اجتذاب الاهتمام الدولي وتعبئة استجابة متضافرة في الوقت المناسب لمحنة مئات الآلاف في جميع أنحاء العالم ممن تمزقت حياتهم وحياة أسرهم كنتيجة بسيطة لقوى الأحوال الجوية والزلازل التي لا يمكنهم التحكم فيها.

ومشروع القرار يؤكد بصورة شاملة الأهمية القصوى لجهودنا الجماعية الرامية إلى تدعيم التعاون الدولي بموجب مبادئ الحياد، والإنسانية، والعدالة. ونوافق

ونحن، بصفتنا عضوا في أسرة أمريكا اللاتينية، لا يفوتنا أن نشير إلى أن منطقتنا، والمنطقة الفرعية للبحر الكاريبي وأمريكا الوسطى بصفة خاصة، كانت من أكثر المناطق تأثرا بالكوارث الطبيعية في الأشهر القليلة السابقة. فكانت الخسائر المادية والخسائر في الأرواح جسيمة حقا. ولا يمكن تعويض الخسائر في الأرواح. أما الخسائر المادية فيمكن للتعاون والتضامن الدولي أن يساعدا على التخفيف من آثارها.

ويبدو أنه من المعتاد أن تصيب الكوارث الطبيعية أفقر المناطق والشعوب، التي ترتفع تكلفة إعادة البناء فيها ارتفاعا كبيرا. ولهذا، ينبغي لجهودنا أن تستهدف الإجراءات الوقائية وتوفير التعاون على السواء بغية إعادة البناء، وتحقيق التنمية في نهاية المطاف. ونتيجة للحالة التي أصابت جمهورية فنزويلا الشقيقة مؤخرا، حل الأسى في قلب المنطقة بأسرها. إن الخسارة المادية لا يمكن حسابها، أما الأكثر إيلا ما فهو أننا قد لا نعلم أبدا العدد الدقيق لمن ماتوا، وقد لا يجري التعرف على كل الضحايا.

وكما حدث في حالات الكوارث السابقة التي أصابت المنطقة، استجابت بلادي على الفور، حكومة وشعبا، للدعوة إلى التضامن. ويمكننا أن نعلن أن أول طائرة من طراز هرقل C-130 للقوات الجوية ستغادر اليوم عاصمتنا، قاصدة كاراكاس، ومحملة بالأغذية، والأدوية، والملابس. ومعظم هذه الشحنة يتضمن اللبن، واللحم المحفوظ، والأرز، والبطاطين، وغيرها. وهناك طائرة ثانية ستغادر في كانون الثاني/يناير وستتضمن أيضا معدات لتنقية المياه ومهندسين وتقنيين لتركيبها وتشغيلها.

ونحن متأكدون من أن الشعور الذي أسفر عن هذا العمل التلقائي من جانب حكومة أوروغواي وشعبها تشعر به دول أخرى بنفس القدر، داخل المنطقة وخارجها على حد سواء، وأن معظمها سيسهم في تخفيف حدة آثار هذه الكارثة.

السيد ريلانغ (جزر مارشال) (تكلم بالانكليزية): نود أولا أن نتقدم بأعمق تعازينا لفنزويلا، حكومة وشعبا، على المساسة الأخيرة التي ألحقت خسائر في الأرواح والممتلكات.

المنتمين إلى منطقة المحيط الهادئ، أن نسجل تقديرنا الجماعي للبلدان التي ساعدتنا في هذا المضمار ولا سيما استراليا واليابان والولايات المتحدة ونيوزيلندا.

كما نرحب، بصفة خاصة، ببذل جهود للتوسع في قائمة المشتركين في أفرقة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق المتعلق بها، بحيث تشمل مزيدا من الممثلين من بلدان أفريقيا وآسيا وجزر المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونحيط علما بأن حكومات البلدان التي يمثلها أعضاء تلك الأفرقة هي وحدها التي ستتحمل تمويل تكاليف هؤلاء الأعضاء. ومع ذلك، نشدد على أننا في منطقة المحيط الهادئ نفضل أن نستخدم، من أعضاء الفريق، من يمثلون منطقة المحيط الهادئ، لأن المحافظة على قيمنا الثقافية الخاصة قد لا يفهمها غيرهم بسهولة.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على الحاجة إلى تمويل نشر أعضاء الفريق المنتمين إلى المجتمعات الضعيفة، مثل مجتمعا، الموفدين إلى مناطق الكوارث الطبيعية في المحيط الهادئ. ونلاحظ أن مشروع القرار لا ينص على هذا، ولكننا، رغم كل شيء، نود أن نؤكد على هذه الحاجة الخاصة.

وبلدان محفل جزر المحيط الهادئ تشدد بقوة على ضرورة إيلاء اهتمام متزايد للتأهب للكوارث، بما في ذلك توفير الأموال في إطار التعاون الدولي في حالات الكوارث الطبيعية. ونرى أن العنصر الحيوي في أي نظام فعال للاستجابة للكوارث هو وجود إجراءات بسيطة وأقل بيروقراطية للإفراج عن الأموال المخصصة لهذا الغرض. ونشدد على أن المساهمات التي تقدم من أجل المساعدة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية ينبغي توفيرها بطريقة لا يكون من شأنها المساس بالموارد المخصصة للتعاون الدولي من أجل التنمية أو من أجل حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. ونقر بضرورة تحسين أداء الصندوق المركزي الدائر لحالات الطوارئ وغيره من صناديق الطوارئ المختصة، وزيادة فعاليتها من أجل الاستجابة لحالات الكوارث في الموعد المناسب، لتعزيز الاستقرار في أوساط السكان المتضررين، ومن ثم تقليل المخاطر بالنسبة للسكان عامة وللبلد والمنطقة.

وتتطلع بلداننا إلى العمل في تعاون وثيق مع جميع الوفود المهمة، لوضع آليات ابتكارية لتعبئة المزيد من

على أن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة، والانتقال من الإغاثة إلى التنمية، يجب أن يتقرر على أساس الاحتياجات الإنسانية النابعة من الآثار الضارة لأية كارثة طبيعية. وحيثما توجد آليات وطنية وإقليمية، يتعين على الأمم المتحدة أن تستخدم هذه الوسائل الاستخدام الأمثل، لأن هذه الآليات الموجودة في الميدان عادة ما تكون أول الآليات التي تستجيب، كما أنها أكثر قابلية لتفهم الحساسيات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية في منطقة الكارثة وفي المناطق المحيطة بها.

وذكريات الزلازلين اللذين وقعا في اليابان وتركيا، والفيضانات التي حدثت مؤخرا في جارتينا الآسيويتين، الهند وفيت نام، والفيضانات والانفجالات الوحشية الأسوأ في فنزويلا، والدمار الرهيب الذي سببه إعصار خوسيه وإعصار لينني في البحر الكاريبي وفي أراضي تلك المنطقة، تذكرنا كلها بشدة بأن الوقاية والاستعداد على الصعيد الوطني للبلدان النامية لا يمكن أن يكون كافيا على الإطلاق. وفي ضوء الحالة الاقتصادية للبلدان النامية في منطقتنا، يسرنا أن تدعو الجمعية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من هيئات منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، إلى تدعيم أنشطتها في الميدان وبناء القدرات للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، والوقاية منها، والاستعداد لها.

ونتعهد بتقديم دعمنا القوي لمواصلة تحسين جهودنا الوطنية والإقليمية من أجل تكوين شراكات معززة مع المجتمع المدني، وإنشاء استراتيجيات وطنية تزيد الاستعداد والاستجابة لمواجهة الكوارث إلى أقصى حد، بما في ذلك إعادة بناء وتعمير المناطق المتأثرة من جراء الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، نوافق على استمرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تطوير سبل مواصلة تعزيز فعالية التعاون والتنسيق الدوليين في تقديم المساعدات الإنسانية المتكافئة وفي الوقت المناسب بغية الاستجابة بفعالية للكوارث الطبيعية. ونسجل في هذا السياق أهمية مواصلة دعم التمويل المتعلق بالكوارث الطبيعية في مواجهة الضغط المتزايد على المستويات المتدنية للمساعدة الإنمائية الرسمية.

ونرحب بالإشارة الواردة في مشروع القرار إلى استخدام التكنولوجيات الفضائية في اتقاء الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها وإدارتها في المجتمعات الضعيفة. وفي هذا الصدد، نود، نحن

وأود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار A/54/L.76 انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: أوغندا، وبنغلاديش، وتوغو، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، وغينيا - بيساو، وفيجي، ومدغشقر، وناميبيا، واليمن.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.76؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.76 (القرار ٩٦/٥٤ (كاف).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أثق بأن الأعضاء سينضمون إليّ في توجيه الشكر، باسم الجمعية العامة، إلى السفير يورغن بويير ممثل الدانمرك، الذي اضطلع مرة أخرى بمهمة عقد مشاورات ومفاوضات بشأن القرارات التي اتخذناها في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال.

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٠ من جدول الأعمال.

#### البند ٤٦ من جدول الأعمال

أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها

مشروع القرار (A/54/L.75)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشتها بشأن هذا البند في جلساتها العامتين الـ ٧٤ والـ ٧٥ المعقودتين في ٨ و ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

أعطي الكلمة الآن لممثل الكامبيرون ليعرض مشروع القرار A/54/L.75.

السيد بيلينغا - إبوتو (الكامبيرون) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن مشاعر العزاء والمواساة لشعب فنزويلا الذي ابتلي بمصائب أليم. ودعم المجموعة الأفريقية وتضامنها الفعال مع ذلك الشعب.

الموارد والاستفادة من المنظمات القائمة، العامة والخاصة على السواء، المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية واتقاء الكوارث الطبيعية.

أخيراً، نعتقد أن الجهود الوطنية المعززة لها أهمية مركزية في الاستجابة للكوارث في الوقت المناسب وبصورة فعالة. إلا أن أي إصلاح مؤسسي مهما بلغ قدره، لا يمكن أن يوفر علاجاً شاملاً للمشاكل المتصلة بتنسيق المساعدة الإنسانية، لأن كل بلد وكل منطقة وكل نوع من أنواع الكوارث الطبيعية له سماته الخاصة التي تؤثر على الحياة والممتلكات والبيئة. وفي هذا الصدد، نقدر الجهود الأصلية التي تبذلها تلك المؤسسات على جميع المستويات لوضع نهج متماسك ومتكامل لاتقاء الكوارث وتقديم الإغاثة، ونؤكد من جديد ثقتنا في الترتيبات الحالية لخلافة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، ومكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نبت الآن في مشروع القرارين A/54/L.74 و A/54/L.76.

وستبدأ الجمعية العامة، في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال، بالبت في مشروع القرار A/54/L.74، المعنون "التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية والانتقال من الإغاثة إلى التنمية".

وأود أن أعلن أنه، بعد عرض مشروع القرار A/54/L.74 انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: إكوادور، وبنغلاديش، وتوغو، وسيشيل، وفيجي، وهايتي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.74؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.74 (القرار ٢٢٣/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تنتقل الجمعية العامة الآن، في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال، إلى مشروع القرار A/54/L.76 المعنون "تقديم المساعدة إلى فنزويلا على إثر الفيضانات والانهياريات الأرضية المدمرة".

ويحدد مشروع القرار أيضا طرائق عمل الفريق العامل. وسيترأس الفريق رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، يساعده نائبان للرئيس. وينص المشروع على أن يعقد الفريق العامل اجتماعا تنظيميا في موعد لا يتجاوز آذار/مارس ٢٠٠٠. وأخيرا، يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الفريق العامل كل المساعدة اللازمة، كما وعد بأن يفعل ذلك. ويطلب إلى الأمين العام أيضا أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا في دورتها الخامسة والخمسين.

وإننا لا نولي أهمية كبيرة لتقرير الأمين العام فحسب، ولكن أيضا للتقرير الذي يتعين أن يقدمه الفريق العامل، لأن هاتين الوثيقتين ينبغي أن تتضمننا العناصر المفضية إلى تيسير اتخاذ قرارات رؤساء الدول في قمة الألفية، في إطار فكرة السلم والأمن والتنمية.

تلك هي النقاط والأفكار الرئيسية في مشروع القرار A/54/L.75، الذي يشرفني أن أعرضه على الجمعية بالنيابة عن الدول الأفريقية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن عميق الامتنان للاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، واليابان، التي شاركت في المشاورات وأثرت المشروع في صياغته الأولى. واستفادت المجموعة الأفريقية أيضا من دعم وإسهامات مجموعة الـ ٧٧ والصين التي لا تقدر بثمن.

وأخيرا، أود أن أقول إنه قد انضمت إلى المجموعة الأفريقية في تقديم المشروع بلدان مجموعة الـ ٧٧ والصين، وألمانيا، والدانمرك، وفرنسا، وفنلندا، والولايات المتحدة الأمريكية. ومن مقدمي مشروع القرار أيضا إسبانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، سورينام، السويد، غيانا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، هولندا، اليابان، اليونان. وباسم أفريقيا، أشكرها على دعمها، الذي لا تقدمه عندما يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء فحسب، ولكن أيضا، وفوق كل شيء، عندما تنفذ الاستنتاجات المتفق عليها. فهذه الطريقة ستسهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في ضمان أن تظل أفريقيا كما ينبغي لها دائما أن تكون: شريكا مفضلا للأمم المتحدة وبلدانها الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية.

منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ٩٢/٥٣، ظل تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871) مدرجا في جدول أعمال الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. وانطبق ذلك على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء دورته الموضوعية في سنة ١٩٩٩. كما انطبق أيضا على مجلس الأمن، الذي ناقش، في أيلول/سبتمبر من السنة الماضية، التقرير المرحلي للأمين العام (S/1999/1008). وفي ٨ و ٩ كانون الأول/ ديسمبر ناقشت الجمعية العامة الموضوع في إحدى جلساتها التي شارك فيها ١٢ وفدا، تكلم اثنان منها بالنيابة عن مجموعتين إقليميتين.

ومشروع القرار قيد النظر اليوم A/54/L.75، الذي يلخص القرارات المتخذة والشواغل المعرب عنها في شتى الهيئات، إنما يحدد الاتجاهات والإطار المستقبلي لتنفيذ التوصيات المتعلقة بتعزيز السلم الدائم في أفريقيا على نحو متناغم ومنسق. وينبغي أن نعيد إلى الأذهان أنه يهدف إلى أن يفعل ذلك من خلال إنهاء الصراعات والقضاء على الفقر. وتشير ديباجة مشروع القرار، بالإضافة إلى استنتاجات هيئات الأمم المتحدة، إلى القرارات المتصلة بالبداية ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ويشدد أيضا على ضرورة المتابعة المنسقة للمبادرات المتعلقة بالتنمية في أفريقيا.

ويقترح مشروع القرار في منطوقه بأن تتخذ الجمعية العامة عددا من القرارات. أولا، أن تحييط علما بالاستنتاجات التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة القرار المتعلق بعقد مناقشة رفيعة المستوى عن أفريقيا في سنة ٢٠٠١. ويدعو أيضا شركاء أفريقيا في مجال التنمية إلى العمل في سبيل تنفيذ استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها. وبغية جعل الأنشطة الرامية إلى تنمية أفريقيا سريعة وفعالة، يقترح أن تنشئ الجمعية العامة فريقا عاملا مفتوح باب العضوية، تكون له ولاية مزدوجة. فيكون مسؤولا عن مراقبة تنفيذ توصيات الأمين العام واستنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها، ولاسيما تحديد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها كمسألة عاجلة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، وتخفيف عبء الديون، ومكافحة الأوبئة مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وتقديم الدعم إلى البلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في جلستها العامة في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، قررت أن يكون موعد تعليق الدورة الرابعة والخمسين يوم الأربعاء ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

ولكن، وبما أن اللجنة الخامسة لم تُنهِ أعمالها، فلن تتمكن الجمعية العامة بالتالي من الانتهاء من أعمالها اليوم. ولذا، أود أن

إن أفريقيا تنتظر. تنتظر المجتمع الدولي أن يرافقتها وهي تولد من جديد في فجر القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة. وستتذكر أفريقيا ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلن أنه لدى تقديم مشروع القرار A/54/L.75 انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار وهي: غينيا - بيساو، وهايتي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/54/L.75.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.75؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.75 (القرار ٥٤/٢٣٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٥٦ من جدول الأعمال.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع).

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قرر المشاركون في تقديم مشروع القرار A/54/L.23 المتعلق بمدونة السلوك الديمقراطي، ومن ثم المشاركون في تنقيحات مشروع القرار الواردة في الوثيقة A/54/L.46، سحب هذين المشروعين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تأجيل تاريخ تعليق أعمال الدورة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى مسألة تتصل بموعد تعليق الدورة الحالية.

اقترح على الجمعية أن تؤجل موعد تعليقها حتى يوم الغد، الخميس،  
٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

فإذا لم يكن هناك أي اعتراض، هل لي أن أعتبر أن  
الجمعية توافق على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/١٥.